

أثر الاستعمال المختلط وتغير الوظيفة على

خصوصية النسيج السكني

د. سناء ساطع عباس

سحر حميد يوسف

أستاذ

مدرس

الجامعة التكنولوجية-قسم الهندسة المعمارية

الجامعة التكنولوجية-قسم الهندسة المعمارية

حنساء غازي فيصل

مدرس مساعد

الجامعة التكنولوجية - قسم الهندسة المعمارية

الخلاصة :

يمثل الاستعمال المختلط أحد استراتيجيات استعمال الارض لتطوير الخيارات ضمن الانسجة السكنية من أجل أن تصبح مناطق أكثر تواصلاً و "استمراراً" مع باقي أجزاء المدينة من خلال الامكانيات التي تعطيها الوظائف المختلفة ضمن مناطق متقاربة مع بعضها في خلق فضاءات مشوقة وحركية ضمن النسيج السكني .

يتناول البحث دراسة مفهوم الاستعمال المختلط (سلبياته و إيجابياته) إضافة الى توضيح المناطق العامة والخاصة والعلاقة بينهما في التجمعات الحضرية ودور هذه العلاقة في تحقيق الخصوصية و ضمن النسيج السكني وأخيراً طرح أثر العلاقة بين الحركة وتشكيل الفضاءات على المتطلبات الوظيفية في البيئة الحضرية.

تم تحديد هدف البحث في " الكشف عن أثر الاستعمال المختلط والتغير في الوظيفة ودور الحركة في النسيج السكني ". ولتحقيق هذا الهدف بنى البحث فرضية محددة بـ " أن لتغير استعمالات الارض وتداخل هذه الاستعمالات أثر على خصوصية النسيج السكني ".

لغرض اختبار فرضية البحث تم اختيار أحد المراكز القطاعية في مدينة بغداد كمواقع للدراسة العملية والتي شملت منطقة بغداد الجديدة لكونها مشخصة ضمن البيئة الحضرية لمدينة بغداد بأنها واحدة من أكثر المناطق التي تمتاز بعمليات التوسع والامتدادات في محاورها التجارية وغير التجارية بالإضافة لكونها واحدة من المراكز التجارية المهمة , كما أنها أصبحت مركزاً للنقل العام ضمن المدينة و بالتالي شخصت كمركز قطاعي ضمن مدينة بغداد عليه يمكن القول بأن هذه المنطقة تمتاز بنباين وظائفها وأختلاطها ونموها وتوسعها خلال عقدين من الزمن الامر الذي يساعد في عملية التحليل والتشخيص.

أعتمد البحث منهجية قواعد التركيب الفضائي في تحليل العلاقات الفضائية وتغيرها نتيجة تغير طبيعة الوظيفة ضمن المحاور الحركية , وتم معالجة البيانات بأستخدام القياسات و المؤشرات بالاستعانة ببرامج (GIS) و البرنامج المكتبي (Excel) وتم تحليل النتائج بأجراء المقارنة الرقمية.

تمكن البحث من التوصل الى أن للتداخل الوظيفي وتغيره أثر (في توفير تكاملات متباينة لمحاور معينة تكون مستمرة ومتداخلة مع المناطق السكنية وبالتالي تغير درجة خصوصية النسيج ويزيد المزج بين الاستعمالات المختلفة والمهمة ضمن البيئة السكنية من كثافة حركة السابلة لان فقدان تلك الاستخدامات

(التجارية والخدمية) يخلق فجوة الاستمرارية بين الحيز الخاص المعرف و الحيز العام المستعمل من قبل الجميع وأن خلق تنوع في الوظائف ليس لغرض أيفاء الحاجات الضرورية للسكان فقط بل كي تعمل كوسيلة لخلق تفاعل اجتماعي بين مستخدمي البيئة الحضرية.

The Effect of Mixed Use and The Change of Function on The Privacy of Residential Fabric

Dr. Sana Sati Abbas – Professor

Sahar Hamid Yousif –Teacher

Department of Architecture- University of Technology

Khansa Ghasi Faisal- Assistant Teacher

Department of Architecture- University of Technology

Abstract:

The mixed use represents one of the strategies of land use to develop the choices within the residential fabrics, in order to get areas more continuous with other parts of the city, through the potentials that the different functions give within the areas related together to create movement spaces within the residential fabric.

The research studies the concept of mixed use, also explains the public and private areas, and the relationship between them in urban settlements, and the role of this relationship in the materialization of privacy within the residential fabric. Finally the research submitted the effect of the relationship between movement and the spaces configuration, on the functional requirement in the urban environment.

The aim of this paper is to explore the effect of mixed use and the change of function on the movement in the residential fabric. The research hypothesis is **the change of land use, and the penetration of these uses has an effect on the privacy of the residential fabric.**

In order to experiment the research hypothesis, the research choose one of the sector centers in Baghdad City as a site for case study. This site was New Baghdad, for it is one of the areas in Baghdad City, which has extended in its commercial and non commercial axes. Also it is one of the important commercial and traffic centers within the City, so it has been characterized by a variety in its mixed functions and its growth and extension within two eras.

The paper used space syntax in the analysis of the spatial relationship and their changes, as a result of the change of functions within their axes .The data had been treated by using the GIS technology and the excel programme, later analyzing the results by using numerical comparison.

The research findings were that the functions penetration and their change had a role in supplying variety of integrations in special axes, which were continuous and penetrated within residential areas. As a result, the degree of fabric privacy has been changed. Increasing the mixing between different and important uses within the residential environment increased the movement of persons density, for the loss of these uses (commercial and services) created a gap of continuity between the private and public territories. The creation of the variety of uses is not important for the residence only, but also has been a means to create a social integration between the urban environment uses.

1- المقدمة :-

يمتاز نشاط الانسان بعدم أستقراره على نمط معين وأما هو عرضة للتبوع والتغيير . تمثل الاستعمالات الارض علاقات أجتماعية وأقتصادية داخل المدينة تتعكس كفعاليات وأنشطة مختلفة فأذا تغيرت هذه العلاقات كان لابد من تغير هذه الفعاليات والانشطة وبالتالي تغير أستعمالات الارض . وفي هذا يشير " Hillier " أن للتشكيل المكاني تأثير في أنماط أستعمالات الارض وكثافات البيئة وخط الاستعمالات في المساحات الحضرية والهيكلي (الجزئي - الكلي) للمدينة (Hillier,1996,P152-151) .

أما " Rossi " فيعد العلاقة بين مناطق السكن والعناصر الرئيسية للمدينة مسؤولية عن تشكيل المدينة بطريقة معينة (Rossi , 1982, p 67) . لقد كان لزيادة المتطلبات الاقتصادية في كثير من المناطق حاجة في أن يكون للاستعمال التجاري نسبة مرتفعة في المناطق السكنية مع تزايد الاستعمال التجاري على جانبي الشوارع السكنية الرئيسية دون تحليل أثارها على الساكنين أو المستخدمين . ولأن الوجود الانساني هو (كل معقد) من النظم والعلاقات المتداخلة فمن الضروري أن تكون البيئة الحضرية قادرة على التغيير عن هذه التعددية بأن تكون نفسها بالنسبة تشتمل على نظم ومستويات متعددة ومتشعبة ويشير " Schulze " أن الانسان يكشف عن البيئة الذي هو جزء منها من خلال وسائل الفضاءات (Spaces) والبيئات (Environment) والعلاقات (Relationships) (اليزاز , 1993 . ص 88-89) . ويؤكد أن نظام العلاقات

الموجودة بين العناصر يمثل بنسبة التكوين , إذ تتحد أجزاء بمقتضى رابطة الالتحام , أي نظام الاولوية المطلقة لكل على الاجزاء وأن أي تغيير على العلاقات يؤدي الى تغيير في النسق (Schulze, 1981, p.104) . لذلك فإن الهياكل الفضائية بأي نسيج حضري تكتسب خصائصها من طبيعة تنظيم الاجزاء مع بعضها وهذه تعكس النواة الاجتماعية لهيكله العلاقات الاجتماعية التي تجري في الفضاء .

لتحقيق هدف البحث في توضيح الاستعمال المختلط في النسيج السكني أفترض البحث أن لتغيير أستعمالات الارض وتداخل هذه الاستعمالات أثر على خصوصية النسيج السكني.

أختبر البحث فرضية من خلال دراسة عملية في إحدى البنيات الحضرية في مدينة بغداد والمتمثلة في منطقة بغداد الجديدة التي تمتاز بتباين وظائفها وتداخلها وتغيير هذه الوظائف لفترة زمنية قصيرة حيث قام البحث بأجراء مقارنة بين فترتين تاريخيتين هما (1980-2003) تبينت فيهما الوظائف وتغيرت فيهما معالم هذه المنطقة . تبني البحث منهجية قواعد تركيب الفضاء (Space Syntax) في تحليله العلاقات الفضائية وأختيار الخصائص البنوية المحددة في البحث) وبأعتماد برنامج (GIS) وبرنامج المكتبي (Excel) وصولاً الى الاستنتاجات النهائية .

2- الاستعمال المختلط :-

يقصد بالاستعمال المختلط عملية ربط عمراني لمجموعة من الاستعمالات في أبنية خاصة تدعى بالمباني ذات الاستعمال المختلط , إذ أنه عبارة عن أستعمالات مختلفة ولاكنها غير متعارضة يتم

- تنظيمها بنمط مرغوب به على بقعة ما (حداد , 13-21 ص , 1992) .
- أن التمازج الوظيفي ضمن نسيج ما يمكن أن يحدث باتجاهين الأول عامودي حيث تختلط فعاليات مختلفة ضمن بناية واحدة من خلال توزيع المحلات التجارية بنمط وظيفي تقليدي في الطابق الأرضي .
- وتوزيع السكان في الطوابق العليا للبناء ، والثاني أفقي من خلال عدة مباني منفصلة بفعاليات وظيفية متنوعة مثلا (محلات تجارية / مكاتب ، محلات تجارية / سكن ، سكن / مكاتب) ضمن موقع واحد متجاور (Pollack, Van) (Williams , pp.1-2) .
- لكن خلط الاستعمالات يعني تراكم الفعاليات وأما توزيعها بنسب ملائمة لتحقيق التكامل فيما بينها لتحديد النسب المثوية المناسبة للاستعمالات المختلفة ضمن النسيج الحضري الواحد (كتاب حداد , 13-21 ص , 1992) مما يمكن الأفراد من العمل والتسوق والاستمتاع بالحياة الاجتماعية ضمن مسافة قريبة .
- أختلف الباحثون في أهمية الاستعمال المختلط إذ يرى البعض أن تداخل الوظائف مهم لكونه يحقق إيجابيات تضاف للبيئة الحضرية حيث تعمل على مضاعفة استخدام الفضاء خلال الزمن (حداد , 15 ص , 1992) وزيادة كثافة الحركة التي تزيد من الاحساس بالامان . (حداد , 15 ص , 1992)
- توفير الوقت المصروف في رحلة التسوق إذ أن نمط الاستعمال القريب في الفعاليات التجارية ضمن المنطقة السكنية يشجع على المشي في رحلات التسوق القصيرة يعمل بذلك على توفير الوقت والجهد في قطع رحلات للمناطق التجارية (حداد , 21 ص , 1992) .
- تقوية الانطباع البيئي لان عملية تغيير الاستعمال وما تولده من تنوع في عمر المباني تطيل من ديمومة وحيات المنطقة الحضرية التي تقع فيها الفعاليات التجارية كما تقضي على الرقابة التي توحى بها البلوكات السكنية المتشابهة (Rapoport , 1977, p 212) .
- الآن بعض الحضريين ترى أن تغيير الاستعمال السكني الى مختلط ينظم جوانب سلبية منها .
- سيادة الفعاليات التجارية وتحول الشارع الى مركز قطاعي .
- فقدان الخصوصية وظهور مشاكل الشرفية ضمن البيئة السكنية يؤدي الى هجرة الوظيفة السكنية المتاخمة للمناطق التجارية وهذا يسبب خلل في الموازنة بين درجة الخصوصية المطلوبة والتفاعل الاجتماعي المطلوب (حداد , 19 ص , 1992) .
- إضافة الاستعمال التجاري يشجع استعمال الشارع من قبل الغرباء وبالتالي يؤدي ارتفاع نسبة الجريمة (خصوصا السرقات) (يدكو , 1990 ص 44) .
- ويلاحظ مما تقدم وجود حاجة للاستعمال المختلط الشارع الحضري يمتلك صفة الحيوية والنشاط عوضا عن العزلة والمحلية والهدوء التي يمتلكها الشارع الذي يقتصر على الوظيفة السكنية ، وأن تغيير الاستعمال السكني المختلط قد حقق الكثير من الجوانب الايجابية لمستخدمي الشارع وأن كثير من الجوانب السلبية المرافقة للعملية كانت نتيجة لعدم مناسبة الضوابط المفروضة على شخصية النسيج والتي تصنف الشوارع على أنها تجارية لكنها في الحقيقة ذات استعمال مختلط تجمع غالبا الوظيفة السكنية والتجارية .

3- خصوصية البيئة السكنية:-

تعد العلاقة بين المناطق الخاصة والعامة في التجمعات الحضرية أساس التغير الفيزياوي لاي تنظيم أجماعي , إذ يكاد يكون الهدف من كافة مشاريع التطوير الحضري هو تنظيم علاقة بين العام والخاص في نسق شامل ممكن أدراكة (Comprehensible System).

يقسم " Rapport " الفضاء الحضري الى مناطق تختلف في درجة عموميتها وخصوصيتها مشيراً الى أن علاقة العام والخاص هي المحور الأساس لتنظيم عملية الاتصال (Communication) بين البشر بلاعتماد على آلية السلوك الحيزي (Territorial Behavior) (Rapoport,1977 , pp 278 / 287)

- وقد وضع (Newman) مبادئ لخلق بيئة محمية ضمن البيئة السكنية معتمد طرق تنظيم معينة تشمل مفهوم الفضاء المدافع عنه (Defensible Space) . للفصل بين الفضاءات الخاصة والعامة وبمستويين يمثل الأول مستوى العلاقة بين الفضاءات الداخلية والخارجية لتعزيز السيطرة على الفضاءات الداخلية (الخاصة) وعزلها عن الفضاءات الخارجية (العامة) وتحقيق الاماني للسكان ويمثل الثاني مستوى العلاقة بين أجزاء الفضاءات الخارجية ولتعريف أجزاء النظام الموضوعية (Local) كفضاءات خاصة والاجزاء الشمولية (Global) كفضاءات عامة وسيطرة الفضاءات (شبة عامة - شبة خاصة على حركة وفعاليات الساكنين في النظام) (Newman 1972,pp 51-78) .

أن نمو وتطور الاستعمال المختلط ضمن النسيج السكني يخلق مجتمعات أكثر فعالية , مجتمعات ذات فعاليات تختلف وظيفياً ولاكنها

بأختلاطاً معاً تكون أكثر تكامل , أكثر كفاءة من أي مجتمعات ذات مقدار كبير من فعاليات المختلفة المعزولة عن بعضها (Pollack, Van) (Wiilliams, p2) .

أعتبر (Hillier) أن الهيكل الفضائي لاي نسيج هو نظام ثنائي القطب يعبر قطبة الأول عن المنشأ الخاص ويعبر قطبة الثاني عن المنشأ العام, ويتناظر قطبي النظام ضمن حدود التمييز الاجتماعي لمستعملي النظام , إذ يمثل المنشأ الخاص موطن الساكنين في حين يمثل المنشأ العام (موطن الغرباء) أما تنظيم هيكل الفضاءات المفتوحة بين هاذين القطبين فهو وسيلة لخلق سطح الالتقاء بين نوعين من العلاقات الفضائية (العلاقات خاصة والعامة) تختلف مواقع وطبيعة سطح الالتقاء في هيكل التنظيم الفضائي بأختلاف القيم والاعراف لدى المستعملين (Hillier 1984,p95).

4- علاقة الحركة والتشكيل الفضائي

بأستعمالات الارض :-

تعتبر البيئة الحضرية عن موقع الفعاليات الحضرية المختلفة والعلاقات الفضائية بينها وهي ناتجة من تداخل عمليتين البني الفيزياوي وكل مالة علاقة بنتائج الانسان - النشاطات و الفعاليات الانسانية وكما يعرفها " Hillier " (الحقائق المعمارية Artifact) (Hillier,1996,p3) .

يربط (Hillier) بين الشبكة الحضرية والحركة الطبيعية بتوزيع أستعمالات الارض وبتراكم أشكال الابنية الجديدة في عملية التوسع ويشير الى أن البنايات الظاهرة للأنماط المكانية ستسبب نمط حركة طبيعي , كما أن أستعمالات الارض تتطلب حركة وستتجذب نحو مواقع حركة الاعلى طبيعياً , وأن الجاذبية الاضافية في

فضاءات الحركة العالية تعني تأثيراً مضاعفاً في الحركة ومع أنجذابها للاكثر فإن الحركة تتطلب أستعمالات متنوعة أكثر والعكس بالعكس , وبذلك يلاحظ أن الارتباط الاساسي للتشكيل الفضائي هو للحركة (Hillier,1996,p56) .

أشارت دراسة نصر اللة أن تغيير أنظمة مسارات الحركة أفرز تأثيرات سلبية كثيرة في أستعمالات الارض الامر الذي أفقد خصوصية بعض الاستعمالات (نصر اللة , 2001 , ص 20-30) .

صنفت دراسة " Curran " الفضاءات الحضرية تبعاً للعلاقات التي تربطها الى نمطين أساسيين من الفضاءات الحضرية هما الفضاء الخطي والفضاء التجمعي (العنقودي) . وأكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين هذين المنطقتين من فضاءات في تحديد خصائص تشكيل الفضاءات الحضرية وتدرج هذه العلاقة من مستوى المدينة الى المستوى الموضوعي وفقاً للجانب الوظيفي بمقاييس مختلفة إذ يطرح نوعين من العلاقة تشكل النسق الحضري للمدينة هما الاستمرارية و الانغلاق , كما أشار " Cuarran " الى أن تجمع كل من الابنية والفعاليت الوظيفية والاساسية للفضاءات التجمعية هو لغرض توفير الفرص للتداخل والتفاعل الاشخاص والفعاليت و الفضاءات التجمعية والتي تحددت قوة أستخدامها وعلاقتها ضمن المدينة بنظام المسارات , كذلك ميز " Curran " ثلاث مستويات رئيسية للفضاءات التجمعية على أساس علاقتها بالفضاءات الخطية ضمن المدينة هي فضاءات المعزولة والفضاءات الاستراتيجية والفضاءات الجامعية (Curran,1983 p106,119).

تتضمن الوظائف لدى " Hillier " سلسلة من نشاطات التي ترتبط مع أماكن مختلفة الواقع , فالاطار الوظيفي بحاجة الى أن يتبنى نفسه في

مثل هذه النشاطات المعقدة . وأعتبر " Hillier " الوظيفة إحدى العوامل المولدة للحركة الحضرية سواء على صعيد الانظمة التقليدية حيث تكون هذه الوظائف أستجابة من نشاطات اليومية أو على صعيد الانظمة السائدة التي تكون فيها المناطق الحضرية مصممة مسبقاً على أساس الوظائف الحضرية التي يعتمد عليها في تصميم محاور الحركة (Hillier , 1996,p 121) .

في هذا الاطار أشار " Pollack " الى أن نمو وتطور الاستعمالات الوظيفية المختلفة (عامودياً) في محاور حركة معينة ضمن نسيج سكني قليل الكثافة يوفر فرص لدمج هذه الاستعمالات مع المنطقة المجاورة (المقصود بها وحدة الجيرة التقليدية) بهدف سد الحاجات الى سكن إضافي أو خلق أستعمالات بديلة مثلاً (سكن / عمل) (Pollack, Van Williams) (, p3) .

توصل (Pollack) ضمن دراسة الى أن نمو وتوسع الاستعمال المختلط ضمن منطقة تجارية قوية يجب أن يوجه باتجاه حصر وتحديد هذه أستعمالات (Pollack, Van Williams , p4) .

يلاحظ مما تقدم أنه بالرغم من أن هذه الدراسات أستطاعت التوصل الى مؤشرات التصميمية للبيئة الحضرية الا أنها لم توضح مدى توافق الانماط الفضائية والخصائص التركيبية والتنظيمية مع مختلف أنماط السلوك كما أنها وبالرغم من طرحها لدور الاستعمال المختلط (سواء أكان إيجابياً أم سلبياً) على النسيج الحضري بشكل عام والبيئة السكنية بصورة خاصة , الا أنها لم تدرس بشكل موضعي دور الاستعمال المختلط لخصوصية النسيج السكني .

5- الدراسة العملية :-

تم انتخاب منطقة بغداد الجديدة التي تمتاز بتباين وظائفها وتداخل وتغيير هذه الوظائف في فترة زمنية قصيرة , أجريت هذه الدراسة في فترتين زمنيتين مختلفتين مثلت الأولى مخطط المنطقة في عام 1980 (شكل 1) تميزت هذه الفترة بمحدودية الاستعمال التجاري في محاور الحركة الرئيسية ضمن النسيج السكني للمنطقة . والثانية مخطط المنطقة في عام 2003 (شكل 2) إذ أمتازت هذه المرحلة العديد من التغيرات فيها فقد امتدت محاور ثانوية جديدة وفتحت قيصرات متعددة وانتشرت الفعاليات التجارية المختلطة باتجاه المنطقة السكنية تضمنت دراسة وتحليل المنطقة :

- أعداد مخططات المحورية للمرحلتين .
- أدخل البيانات في برنامج GIS .
- تحليل النتائج والمقارنة بين الحقتين الزمنيتين .
- التوصل الى الاستنتاجات النهائية .

6- القياسات والمتغيرات :-

تبنى البحث منهجية قواعد تركيب الفضاء (Space Syntax) في تحليله لخصوصية النسيج المنتخب وهذه المنهجية وضعت من قبل (B. Hillier) في وحدة بارثليت للدراسات المعمارية تعتمد للاسلوب الرياضي لتحليل الانماط الفضائية وفق المؤشرات الحسابية لقياس الخصائص البنوية المحددة وفق مفردتين أساسيتين هما:-

التناظر - عدم التناظر - Symmetry-
Asymmetry .

الانتشار - عدم الانتشار Distributed ness
-Non distributeness .
أما أهم القياسات المتعددة في قياس النظام الفضائي فهي :-

6-1-1- المقياس الشمولي ويشمل :-

6-1-1-1 - درجة التكامل Intejration :-

ويسمى عدم التناظر النسبي أو العمق النسبي وهو مؤشر مقياس درجة مقياس درجة ضحالة الفضاء أو عمق شموليا" ويحتسب من المعدل النسبي لعدد الخطوات البصرية والحركية التي يبعدها كل فضاء في الهيكل نسبة الى ذلك الفضاء* .

6-1-1-2- أنوية التكامل والعزل Intejration

and Segregation Core :

تعتبر أنوية التكامل والعزل عن طبيعة توزيع قيم تكامل الفضاءات المحورية في النظام إذ تمثل نواة التكامل مواقع الفضاءات الأكثر تكاملا والأكثر تناظرا" (الفضاءات العامة) في حين تعتبر نواة العزل عن الفضاء الأكثر عمقا" وعزلة , وتؤخذ أنوية التكامل والعزل كنسب مئوية من عدد الخطوط المحورية في التنظيم وتناسب تلك النسب عكسيا" مع حجم التنظيم الفضائي (عدد خطوط المحورية) . ويمكن تحديد درجة خصوصية النسيج من خلال تحليل شكل نواة التكامل وموقع مفصل الارتباط بين نواة التكامل والعزل.

تتكون نواة التكامل من نسبة مئوية (5% , 10% , 15% , 25%) . من الفضاءات المحورية الأكثر تكاملا في النظام وتعتمد النسبة (25 %) على النظم التي لايزيد عدد خطوطها المحورية عن (60) خط محوري .

6-1-1-3 - نواة السيطرة الشمولية :-

تعبّر عن توافق نواة التكامل الشمولية ونواة السيطرة الموضوعية في النظام , إذ تمثل هذه النواة الفضاءات التي تحقق أعلى درجات التكامل وأعلى قيم السيطرة , تشير نواة السيطرة الشمولية الى هيكل من الفضاءات العامة وتعبّر عن تقاطع سطوح الغرباء

3-6- درجة وضوح هيكل النظام

(Intelligibility) :

يهدف مؤشر الوضوحية الى قياس درجة إمكانية أستيعاب هيكل النظام الفضائي من خلال ارتباطات فضاءاتة الموضعية والشمولية (Hillier, 1993, p 68). يتم أيجاد الوضوحية من علاقة قيم التكامل مع قيم الارتباطة وبواسطة معامل بيرسون (Pearson) . وتتراوح قيم العلاقة بين (+1 , -1) تشير القيم التي تزيد عن (0.5) الى علاقة موجبة قوية مما يؤشر درجة عالية من الوضوحية للنظام في حين تشير القيم التي تكون أقل من (0.5) الى علاقة موجبة ضعيفة , مما يؤشر عدم وضوحية النظام (Hillier, 1996, pp 339-343) .

4-6- درجة تمركزية هيكل النظام :-

يهدف مؤشر التمركزية الى قياس درجة إمكانية قيام هيكل النظام بأيجاد تكامل خارجي في سبيل العلاقة بالعالم الخارجي وفي الوقت نفسه تكامل داخلي من أجل العلاقة بين المواقع ضمن النظام , ويقاس بدرجة التوافق بين قيم التكامل الشمولي والتكامل الموضعي في فضاءات النظام إذ أن قيم التكامل الشمولي تعبر عن حركة الأكثر شمولية التي تمثل حركة الرابطة بين الداخل والخارج والحركة النافذة في حين تعبر قيم التكامل الموضعي عن الحركة الأكثر موضوعية التي تمثل الحركة الداخلية يستخدم معامل بيرسون (Person) لإيجاد العلاقة ولتحديد إتجاه قوة العلاقة بين قيم التكامل الشمولي والتكامل الموضعي لفضاءات النظام (Hillier, 1996, pp 339-343) .

(نواة التكامل الشمولية) وسطوح الساكنين (نواة السيطرة الموضوعية) في النظام (الحنكاوي 1993ص 47) .

2-6- المقياس الموضعي ويشمل :-

1-2-6- درجة الارتباط (Connectivity) .
تقاس درجة الارتباط من مجموع عدد الخطوط المحورية التي ترتبط بخط محوري معين وتبتعد عنه بخطوط بصرية وحركية واحدة (Hillier, 1987, P 237) .

2-2-6- درجة السيطرة الموضوعية (The Local Control) :-

تشير درجة السيطرة الموضوعية الى درجة الخيار الموضوعية التي يوفرها الفضاء الى الفضاءات المجاورة له , وتعبر عن أنتشار الحركة الموضوعية للساكنين (Hillier & Hanson , 1984 , p 237) . يتم قياس السيطرة الموضوعية من مقلوب مجموع الخطوط المحورية المرتبطة بفضاء والتي تبتعد بخطوط بصرية وحركية واحدة (Hillier & Hanson , 1984 , p 109) .

3-2-6- نواة السيطرة (The Control core) :

تعبر نواة السيطرة عن طبيعة توزيع قيم السيطرة للفضاءات المحورية , وتضم الفضاءات التي تجمع قيم السيطرة تساوي (50 %) من مجموع الكلي لقيم سيطرة النظام تشير نواة السيطرة الى توزيع أكثر الفضاءات سيطرة على الحركة الموضوعية , وتوزيع الفعاليات الثابتة للسياكن كان ضمن النظام (Hillier Hanson, 1984, p116) .

* أعتد البحث البرنامج الحاسوبي GIS بدلا من البرنامج Syntax لكونه يوفر جودة وسرعة ودقة في النتائج والتعرف على برنامج GIS يمكن مراجعة المصدر (B. Jiang , C. Claramunt & B.K Iarpuist. 2001) .

7- النتائج :-

1-7- درجة التكامل:-

أظهرت النتائج ظهور القيم التالية للمرحلة الاولى والثانية على التوالي وكما يلي :

1-1-7- المرحلة الاولى (1980) :

تراوحت قيم التكامل بين (2.714) لاعلى قيمة و (0.93) لاطأ قيمة , تركزت القيم العالية على المحاور (1,76,36,50,31,67,64,2,32) بينما أنحصرت التكاملات الواطئة على المحاور (16,39,40,46,10,15,14)

بعد تحليل المخطط وجد أن المحاور التي تملك تكاملات عالية تضم المحاور الرئيسية للنسيج وتظم وظائف عامة (تجارية في بدايتها) ووظائف خاصة (سكنية) والمتمثلة بالمحاور (95,94,83,82,81) والمحاور التي تضم وظيفة سكنية والمتمثلة بالمحور (50) , بينما تظم الماور (10,15,14) التي تملك تكاملات أوطئ الوظائف الخاصة والمتمثلة بالدور السكنية (أنظر الملحق جدول / 1-) .

2-1-7- المرحلة الثانية (2003) :

تراوحت قيم التكامل لهذه المرحلة بين (3.595) لاعلى تكامل و (1.054) لاطأ تكامل , تركزت درجات التكامل العالية على المحاور الرئيسية المتمثلة بالمحور (37,87,107,34,40,81,35) والتي تضم الوظائف العامة التجارية إضافة الى المحاور التي تعد أمتدادات للمحاور التجارية بمعنى (تضم في بدايتها وظائف عامة والباقي سكن) , في حين حصلت المحاور (25,24,14,13,139,17,15) على أدنى قيم تكامل وعلى التوالي وتظم هذه المحاور الوظائف الخاصة (السكن) وتمثل المحاور (139,17,15) ذات الوظائف الخاصة - العامة (سكن +

وظائف تجارية في بداية المحور بمعنى تمثل المفصل الرابط بين المحور السكني والتجاري (أنظر الملحق جدول - 2 -) .

2-7- نواة التكامل والعزل :-

أخترقت نواة التكامل في المرحلة الاولى (1980) معظم أجزاء النسيج السكني بمحاورة الرئيسية والثانوية , كما موضح في الشكل (1-3) .

أما طبيعة الوظائف التي تضمها هذه النواة فتتوزعت بين الوظائف العامة (التجارية , المختلطة) إضافة الى الوظائف الخاصة (السكن) في حين توزعت المحاور التي تقع قيم تكاملاتها ضمن نواة العزل والتي تراوحت قيمها بين (0.93 - 1.318) بشكل عشوائي بين فضاءات النظام مما أدى الى تشتيت نواة العزل ضمن هذه المرحلة .

أما في المرحلة الثانية (2003) فقد أظهرت نتائج قيم التكامل ظهور نواة التكامل بقيمة تراوحت بين (2.213 - 3.595) وأخترقت هذه النواة قلب النسيج لكنها أقتصرت على المحاور الرئيسية ذات الوظائف العامة (التجارية - المختلطة) , أما نواة العزل فتراوحت قيمتها بين (1.054 - 1.377) , وكما في المرحلة الاولى فقد تشتتت نواة العزل إذ توزعت الفضاءات التي تمتلك هذه القيم ضمن هذه النواة بصورة مبعثرة على النسيج شكل (2-3) .

بعد تحليل نتائج درجة التكامل وأنوية التكامل والعزل للمرحلتين وجد البحث مايلي:-
أرتفاع درجة التكامل للمرحلة الثانية عن الاولى إذ تراوحت قيم المرحلة الثانية بين (- 1.054 3.595) بينما تراوحت درجات التكامل للمرحلة الاولى بين (0.93 - 2.714) .

أنتظام نواة التكامل للمرحلة الثانية إذ تحددت ضمن قلب النظام (النسيج) وعلى

في قلب النسيج مع جميع فضاءات النظام بصريا
" وحركيا" عن المرحلة الاولى .

3-7- درجة الارتباط Connectivity .

أظهرت نتائج مؤشر الارتباط أختلاف
بين المرحلتين إذ تراوحت قيم الارتباطات النسيج
في المرحلة الاولى (1980) بين (1 - 17)
أرتباط , ظهرت في المحاور الرئيسية المتمثلة في
المحور (2,50) والتي حصلت على أعلى أرتباط
(17 أرتباط) تليها المحاور
(58,27,67,43,31,32,36) على التوالي التي
ضمت المحاور الرئيسية التي حصلت على
الارتباطات العالية حيث ظهرت الوظائف العامة
(التجارية والمختلطة) وعلى المحاور
(32,36,2) والوظائف الخاصة (السكنية)
على المحور (50) .

في حين تراوحت نتائج مؤشر الارتباط
للمرحلة الثانية (2003) بين (26,1) أرتباط
تركزت الارتباطات العالية (24,25,26) على
المحاور (34,37,35) على التوالي تليها
المحاور (87,66,81,107 الخ)
كما هو موضح في الملحق جدول (2,1) .

وبعد تحليل النتائج وجد البحث أن كافة
هذه المحاور تمتلك وظائف عامة (تجارية
مختلطة) عدا المحور (66) الذي يضم وظيفة
خاصة (محور سكني) .

من مقارنة مؤشر الارتباط للمرحلتين وجد البحث
مايلي لاحد الاشكال (1-4) (2-4) :-

زيادة درجة مؤشر الارتباط للمرحلة
الثانية إذ وصل الى (26) أرتباط بينما لم يتعدى
الـ (17) أرتباط للمرحلة الاولى , مما يعني
زيادة في الارتباطات والمحاور المنفتحة بسبب
الحاجة لها .

المحور الرئيسية المحددة بالوظائف العامة
للمحاور .

في حين توزعت النواة على أمتداد
النسيج في المرحلة الاولى الذي أمتازت محاورة
بتوازن توزيع الفعاليات ذات الاستعمال المختلط
(سكن , تجارة الخ) .

تعتبر درجة التكامل للمحاور التي تضم
الوظائف العامة (تجارة) - الخاصة (سكن)
للمرحلتين , إذ بعد ان كانت هذه المحاور واقعة
ضمن أنوية التكامل العالية في المرحلة الاولى
تراجعت لتقع ضمن الأنوية شبة المتكاملة في
المرحلة الثانية .

أن أنتظام التكامل وتغير موقع المحور
السكني المتمثل بالمحور نواة (50) ذو قيمة
التكامل (2.4143) في المرحلة الاولى والذي
أصبح المحور رقم (66) ذو قيمة التكامل
(2.18093) للمرحلة الثانية وفي المرحلتين يدل
على أثر التغيير في هيكل النظام شموليا على
خصوصية النسيج موضعيا وأنخفاض عزلته في
المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الاولى .

أن سبب تغيير قيم التكامل ودرجاتها وأنويتها
يعزى الى تغيير في هيكل النظام الشمولي الناتج
عن زيادة عدد المحاور الثانوية المرتبطة بمحور
(107) المحاور (70,51,35) للمرحلة الثانية
بسبب وضيفة هذه الفضاءات الناتجة عن تكون
القيصريات على المحور (107) وزيادة
الارتباطات بين المحورين (70,51) .

أن أختراق نواة التكامل لقب النسيج
للمرحلتين تعني أن تلك المحاور تخترق معظم
أجزاء النظام الفضائي بخطوة بصرية واحدة مما
يشير الى قوة أرتباط الفضاءات الواقعة في قلب
النسيج مع جميع فضاءات النظام البصريا
وحركيا" وانتظام نواة التكامل للمرحلة الثانية عن
الاولى تعني زيادة قوة أرتباط الفضاءات الواقعة

2-4-7- المرحلة الثانية (2003) :-

تراوحت قيم السيطرة الموضوعية (0.040- 9.1176) , توزعت القيم العالية على المحاور (67,42,107,35,34,37 .. الخ) وعلى التوالي , بينما حصلت المحاور (150,122,119,120) على أدنى القيم .

أما نواة السيطرة الموضوعية فتراوحت قيمتها بين (1.988 - 9.1176) وضمت المحاور (67,92,107,35,34,37 ... الخ) وكما موضح في الشكل (5-2) أيضا , توزعت هذه المحاور في معظم أجزاء النسيج مركزة على قلب النسيج الذي يضم المحاور التجارية المختلطة إضافة الى تكوينها ضمن المحور السكني المتمثل بالمحور (66) .

ومن مقارنة نتائج درجات السيطرة

وأبويتها للمرحلتين يلاحظ مايلي :-

تراوحت السيطرة للمرحلة الاولى (1980) بين (0.05882 - 6.0623) أما المرحلة الثانية (2003) فكانت (9.1176-0.04167) وهذا يعني زيادة مدى سيطرة الفضاءات في المرحلة الثانية على حركة الساكنين نسبة على المرحلة الاولى بمعنى أن درجات الخيار التي يوفرها النسيج نسبة الى فضاءات الواحدة للآخرى أكبر من المرحلة الاولى مما يساعد على أنتشار الحركة الموضوعية للساكنين .

تراوحت قيم أنوية السيطرة بين (6.06 1.988 - 9.1176) , (1.823 -) للمرحلتين الاولى والثانية على التوالي , توزعت هذه النواة وفي المرحلتين على عموم النسيج في أغلب أجزاءها في قلب النسيج , مع ظهور اختلافات في النواة المتكونة لكل مرحلة وكما تضرها الاشكال (3-2, 3-1) مما يدل على أن أكثر الفضاءات سيطرة على الحركة الموضوعية تخترق قلب النسيج وهذا يعني أن قلب النسيج الأكثر

تغير في قيم الارتباط لبعض المحاور خفضت من درجة الارتباط للمحور السكني للمرحلة الثانية عن المرحلة الاولى (من 17 الى 14 ارتباط) , وزيادة طفيفة في درجة الارتباط للمحور التجاري / المختلط (المتمثل بالمحور 36 المرحلة الاولى ذو الـ 16 ارتباط والمحور 107 ذو الـ 17 ارتباط , ويعزى سبب التغير هذا الى غلق منافذ معينة بالنسبة للمحورين وفتح منافذ أخرى (المحور 107) .

أن التباين في توزيع الارتباطات سببية الحاجة الى تعزيز محور معين بسبب تغير الوظيفة وضرورة أنفتاح هذا المحور وأرتباطة بمحور وفضاءات أخرى التي تحولت فيها الوظيفة من الاستعمال المختلط المتوازن الى وظيفة تجارية .

4-7- السيطرة الموضوعية وأنواعها:

أظهرت نتائج المؤشر درجة السيطرة الموضوعية مايلي :-

1-4-7- المرحلة الاولى (1980) :

تراوحت قيم السيطرة الموضوعية بين (0.058 - 6.06) , تركزت القيم العالية للسيطرة في المحاور (36,13,58,2,50 ... الخ) , بينما تضمنت المحاور (99, 97, 98) أدنى قيمة (0.058) , أما نواة السيطرة النوعية فتراوحت قيمتها (1.823 - 6.0623) فتمتلة المحاور (32,60,53,4,36,13,58,2,50 ... الخ) كما هو موضح بالشكل (5-1) أذ يلاحظ توزيع المحاور على أغلب النسيج المتمركز في قلبه المكونة للنواة كما يظهر أن هذه المحاور تضم وضائف متباينة (عامة وخاصة) , (تجارية / مختلطة وسكنية) والمتمتلة بالمحور (43,50) .

سيطرة على الحركة الموضوعية للسكان ضمن النظام .

5-7- درجة وضوح هيكل النظام

-(Intelligibility) :-

بلغت درجة الوضوحية النظام قيمة مقدارها (0.79) للمرحلة الاولى (1980) وأنخفضت الوضوحية الى (0.72) للمرحلة الثانية . وهذا يعني أن النظام يمتلك أستيعاب لهيكلية الشمولي من خلال علاقاته الموضوعية وبالتالي أمتلاك النظام لوضوحية عالية للمرحلتين الاولى والثانية وتكون في المرحلة الاولى أعلى نسبياً مقارنة بالمرحلة الثانية .

يمكن القول أن انخفاض درجة وضوحية هيكل النظام هو نتيجة زيادة الارتباطات ومؤشراتها عن المرحلة الاولى بسبب تغير الاستخدام . أن كثرة الارتباطات أدت الى خيارات متعددة أمام الغريب وعدم تحديد مسارا معيناً نحو الاستعمال المختلط وبالتالي يتحرك الغريب في منشأ السكان مما يؤدي الى انخفاض خصوصية النسيج والنظام . أنظر الاشكال (1-6) , (2-6) .

6-7- درجة تمركز هيكل النظام :-

بلغت درجة تمركزية هيكل النظام في المرحلة الاولى (0.904) في حين كانت قيمته في المرحلة الثانية (0.893) , وهذا يعني انخفاض درجة تمركزية هيكل النظام في المرحلة الثانية عن الاولى نتيجة لزيادة الارتباطات في المرحلة الثانية وضحالة أغلبية محاور النظام .

7-7- نواة السيطرة الشمولية :-

أظهرت نتائج الدراسة العملية مايلي :-

المرحلة الاولى (1980) :

أثبتت نتائج الدراسة العملية أن المحاور (22,81,28,27,36,50,31,67,2,32) تقع ضمن نواة التكامل العالي ونواة السيطرة الموضوعية لهيكل النظام الفضائي , وهذا يوضح التوافق بين نواة التكامل الشمولية والسيطرة الموضوعية وبالتالي يمكن اعتبارها نواة ذات سيطرة شمولية عالية وذات سيطرة قوية نسبة الى فضاءات النظام , وبالتالي فإنها توفر درجة عالية من الخيار في الانتقال من خلالها الى جميع فضاءات النظام وتشير الى استخدام نفس المحاور من قبل السكان والغريب وتحول هذه المحاور الى سطوح التقاء بينهما مما يؤدي الى انخفاض خصوصية النسيج والسكان .

وظهرت المحاور (43,77,60,53,4,13,58) ضمن الانوية الشبة المتكامل شمولياً وذات السيطرة الموضوعية العالية أي ضمن نواة السيطرة الموضوعية مما يجعلها توفر درجة أقل من الخيار وذات درجة عمومية أقل (شبة عامة) وبذلك فهي تمثل سطوح التقاء بين السكان والغريب .

وقع المحور (38) ضمن نواة السيطرة الموضوعية القوية وضمن النواة شبة المعزولة مما يجعلها فضاء يوفر درجة قليلة من الخيار وفي نفس الوقت يسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة له , وبوجه حركة السكان والغريب في محور معين مما يرفع خصوصية النسيج في هذا الجزء .

المرحلة الثانية (2003) :-

أشارت نتائج الدراسة العملية الى التطابق بين النواة التكامل الشمولية ونواة السيطرة الموضوعية في المحاور (98,79,37,87,107,34,40,81,35) وبالتالي أمتلاك هذه المحاور درجة عالية من الخيار في الانتقال من خلالها الى كافة فضاءات النظام وفي

الوقت ذاتة تمتلك سيطرة قوية , مما يعني وكما سبق تحولها الى سطوح التقاء نتيجة لاستخدام نفس المحاور من قبل الساكن والغريب وأنخفاض خصوصية . بينما ظهرت المحاور (75,66,12,49,71,96,42) ضمن الانوية ذات السيطرة الموضعية العالية والشبه المتكاملة شموليا" مما يقلل من أمكانية توفرها لدرجة الخيار , الا أنها وبنفس الوقت تسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة وتمثل سطوح التقاء بين الساكن والغريب .

ظهور المحور (13) ضمن نواة العزل ذو السيطرة الموضعية القوية مما يجعل منة فضاء ذو سيطرة غير منتشرة بمعنى وجود طرق قليلة للوصول الية من جميع فضاءات النظام وبذلك فأنه يعبر عن درجة قليلة من الخيار وبنفس الوقت يسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لة , ويوجة حركة الساكن والغريب ضمن محور معين وبالتالي يرفع من خصوصية النظام .

من مقارنة نتائج المرحلتين وجد البحث

مايلي :-

تنوعت الفضاءات (المحاور) التي كونت نواة السيطرة الشمولية من الفضاءات ذات الوظائف العامة (تجارية / مختلطة) إضافة الى الفضاءات ذات الوظائف الخاصة (السكن) والمتمثلة بالمحور (50) , والوظائف العامة / الخاصة (تجارة / سكن) والمتمثلة بالمحور (81) مما يعني أن هذه الفضاءات تملك سمعة الخيار بمعنى أمكانية الانتقال من خلالها الى جميع فضاءات النظام وبالتالي يقلل من درجة خصوصيتها .

أما في المرحلة الثانية فأن أغلب الفضاءات التي تملك نواة سيطرة شمولية هي الفضاءات ذات الاستخدام العام (التجاري / المختلط / النقل) , أما الفضاءات ذات الاستخدام الخاص (السكن) فامتازت بأنها تقع ضمن نواة

السيطرة الموضعية القوية وبنواة شبه متكاملة (الفضاء 66) , وهذا يعني بأنها فضاءات تسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لها وبنفس الوقت فأن درجة الخيار التي تقدمها للانتقال من خلالها الى بقية فضاءات النظام أقل .

من مقارنة نواة السيطرة الشمولية

للمرحلتين يلاحظ وجود تغير في توقيتها لبعض أجزاء النواة فبعد أن كانت هذه النواة تخترق الفضاءات ذات الاستخدام الخاص اقتصر في المرحلة الثانية لتبقى على موقعها في قلب النسيج وعلى أطرافه فقط , وهذا يعني توزيع أفضل للفضاءات , بمعنى أن الفضاءات ذات العمومية العالية (التي توفر فرص الانتقال من خلالها للمستخدم) تنتشر على المحاور ذات الاستخدام العام لا (التجاري / مختلط / نقل) . حين الفضاءات ذات الاستخدام الخاص (سكن) والاستخدام شبه الخاص (تجارة / سكن) أنخفضت عموميتها من خلال تقليص فرص الانتقال من خلالها الى بقية أجزاء النظام وفي الوقت نفسه سيطرتها على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لها .

8- الاستنتاجات والتوصيات:-

- أن للتدخل الوظيفي وتغيره أثر في توفير تكاملات متباينة لمحاور معينة وبالتالي يغير في درجة خصوصية النسيج .
- يعمل التغير الوظيفي على زيادة في درجة استخدام الفضاء وزيادة نسبة المستخدمين وتنوعهم (خاصة إذا كانت تنوع الوظيفة مصاحباً للتغير بمعنى أن المبنى أستخدم لوظائف مختلفة عن مجاوراتها) .
- بصاحب التغير في الوظيفة عبر الزمن تغير في شكل وهيكل النظام الفضائي للنسيج وذلك بسبب التغير في ارتباطات لمحاور (

للسكان فقط بل لتعمل كوسيلة للدمج الاجتماعي للفئات المختلفة .

- أن العمل على زيادة تكامل المحاور العامة من خلال هيمنة الوظيفة التجارية فيه موضعيا ضمن نسيج ما يجعله نقطة جذب قوية للحركة ضمن النظام كلة مما يؤدي الى زيادة العزل لمحاور تعتبر خاصة بوظيفة سكنية محددة رغم أنها يمكن أن تكون أمتدادات لمحاور ذات استعمال مختلط (تجاري/سكني) في تموضعات أخرى ضمن النظام , أي أن زيادة التكامل الموضعي للوظيفة العامة ضمن نسيج ما يؤدي الى زيادة العزل للوظيفة الخاصة ضمن شمولية النسيج , وبهذا فبالامكان المحافظة على خصوصية الوظيفة السكنية ضمن نسيج ما , مع أزياد وتوسع الوظيفة العامة (التجارية) .

- تحديد أمتداد وتوسع المحاور الحركية ذات الاستعمال المختلط أفقيا" خلال النسيج السكني من خلال زيادة التوسع عموديا في المحاور الحركية الرئيسية ذات التكاملات العالية لعزلها عن المنطقة السكنية حفاظا" على خصوصيتها .

- أن لتغير مسارات الحركة أثر سلبي على أستعمالات الارض الامر الذي أفقد خصوصية النسيج السكني .

- تتطلب أستعمالات الارض ذات الجاذبية الى مواقع حركة أعلى نسبيا" من مواقع أخرى مما يعني تأثيرا" مضاعفا" في الحركة في ذلك الموقع , ومع أنجذابها العالي تتطلب أستعمالات جديدة والعكس بالعكس الامر الذي يضعف من خصوصية النسيج السكني .

عزل محاور معينة وفتح محاور أخرى) يصاحب ذلك تغير في محيطات السلوك المتكونة في الفضاءات أضافة الى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية الحاصلة ضمن فضاءات النسيج .

- أن تغير وظيفة محور ضمن نسيج ما أثر على بقية أجزاءه , إذ تعمل الحاجة وعبر الزمن على تقوية وتعزيز المحور على حساب المحاور الأخرى , الامر الذي قد يخلق عدم التجانس في توزيع قوى الجذب ضمن النسيج بمعنى أن قوى التكامل يمكن أن تتمركز حول المحور والمنطقة المحيطة به , في الوقت الذي يمكن أن تعزل فيه بقية محاور النسيج والذي قد يكون في بعض الاحيان سببا" في عدم التوزيع المتجانس والمطلوب تحقيقه ضمن البيئة .

- يؤدي التغير في وظيفة الفضاء دورا" في أبراز أهمية بعض المحاور من حيث موقعها النسبي موضعيا" وشموليا" (على مستوى المدينة) .

- يمكن أن تتغير المقاييس التصميمية لتتناسب التطورات التي تحدث ضمن أنسجة المدينة تبعاً لشخصية أو خصائص الشارع أو الحي .

- أن المحاور (الشوارع) الجيدة في المدينة هي التي تتمكن من الموازنة بين ما يحتاجه الفرد / المجتمع) من خصوصية ومايرغبه كليهما من أحتكاك أو متعة.

- أن مزج أستعمالات مختلفة ضمن بيئة سكنية يزيد من كثافة حركة السابلة لان فقدان الفعاليات التجارية والخدمية في البيئة السكنية يخلق فجوة في الاستمرارية بين الحيز الخاص المعرف والحيز العام المستعمل من قبل الكل , كما أن خلق الاستعمالات المتنوعة ليس بهدف أيفاء الحاجات الضرورية

قائمة المصادر

المصادر العربية :

1. اليزاز / أنعام / (1998) " العلاقة الجدلية بين العام والخاص وتأثيرها في بنية التجمع الحضري " / رسالة دكتوراة غير منشورة , كلية الهندسة , قسم الهندسة المعمارية , جامعة بغداد .
2. الحداد / غادة عبد الكريم / (1992) " دراسة الضوابط العمرانية لفضاءات الشوارع ذات الاستعمال المختلط في مدينة بغداد " / رسالة ماجستير غير منشورة , قسم الهندسة المعمارية , الجامعة التكنولوجية .
3. الحنكاوي / وحدة شكر / (1993) " أثر خصائص التنظيم الفضائي في النسيج الحضري على التفاعل الاجتماعي " / رسالة ماجستير غير منشورة , قسم الهندسة المعمارية , الجامعة التكنولوجية .
4. الخفاجي / زهرة / (2003) " أثر الحركة في التشكيل الفضائي للبيئة الحضرية " / رسالة ماجستير غير منشورة , قسم الهندسة المعمارية , الجامعة التكنولوجية .
5. نصر الله / رشا مالك / 2001 " أثر تغيير أنظمة مسارات الحركة في أستعمالات الارض في المركز التقليدي لمدينة كربلاء " // رسالة ماجستير غير منشورة مركز التخطيط الحضري والاقليمي الجامعة بغداد .
6. يدكو/ بهاء عيسى / " التنظيم السكاني في المحلة السكنية وأثره في الحد من ظاهرة الجريمة / (أيلول 1990) .
7. أمانة بغداد / دائرة التصاميم .

المصادر الاجنبية:

- 1- B. Jiang , C. Claramunt & B.K Larquist , 2001, int . pdf, " an integration of space syntax into GIS for modeling urban spaces " , Center for advanced spatial curran analysis (CASA) , University Collage London .
- 2- Hiliar , Bill etal . (1987) , " Syntactic Analysis of Settlements " , Architecture & Behaviour 3 , no. 3 .
- 3- Hiliar , Bill (1996) , " Space is the machine " , Cambridge University press .
- 4- Hiliar , Bill & Hanson, Julienne . (1984) , " The Social Logic of Space " , Cambridge University press .
- 5- Newman , Oscar (1972) , " Defensible space , people & design in the violent city " , London , The Architectural press .
- 6- Pollack Van Meter Williams , Urbsworks Inc / Mixed Use / commercial Streets (pdf) .
- 7- Rapoport , Amos , (1977) . " Human Aspects of Urban Form towards amanenvironment approach to urban from and design " , Oxford , London .
- 8- Schulz , Norberg , (1981) , " Intentions in Archetecture " , sixth printing , M.I.T. , press, London .
- 9- www. city of palloatto , org / zoning / land use (pdf) .